

Distr.: General  
18 October 2012  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون  
جنيف، ٣-٥ تموز/يوليه و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الخامسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ويوم ١٥ تشرين  
الأول/أكتوبر ٢٠١٢

## مقدمة

١- عُقدت الدورة التنفيذية الخامسة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ويوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعقد المجلس، أثناء الدورة، أربع جلسات عامة. وترأس الجلسات العامة الثلاث الأولى السيد موثاي أنطوني ماروبينغ (ليسوتو) رئيس المجلس. أما الجلسة العامة الرابعة التي استأنف فيها المجلس دورته فقد ترأسها السيد يوري سيلنتال (إستونيا) الذي انتُخب رئيساً في الدورة السنوية التاسعة والخمسين للمجلس المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

## أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

### (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- أحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.

### (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٣- وافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية (انظر المرفق الأول)، المقرر عقدها في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وستُتاح وثائق المعلومات الأساسية وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة.

### (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٤- أحاط المجلس علماً، في الجلسة العامة الأولى، باقتراح الرئيس بأن يواصل المكتب الموسع المشاورات المتعلقة بالمواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء واختصاصات هذه الاجتماعات، وأن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الدورة الرابعة لكل لجنة من اللجان، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستصدر، في وثيقة من وثائق المجلس، المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء واختصاصات هذه الاجتماعات حالما يوافق عليها المكتب.

٥- وفي الجلسة العامة الرابعة (الدورة المستأنفة)، وافق المجلس على قائمة المواضيع التي ستتناولها الدورات المقبلة لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة، وذلك على النحو التالي:

### (أ) اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة؛

- '٢' تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين؛
- '٣' التجارة والخدمات والتنمية؛
- '٤' النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة؛
- '٥' السلع الأساسية والتنمية؛
- '٦' الاستثمار للابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- (ب) اجتماعات الخبراء الأحادية السنة (الجولة الأولى):
- '١' مساهمة السياحة في التنمية المستدامة؛
- '٢' تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على التجارة والتنمية في البلدان النامية؛
- (ج) اجتماعات الخبراء الأحادية السنة (الجولة الثانية):
- '١' برامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين؛
- '٢' أثر التحويلات المالية على التنمية (اعتمد رهن الاستشارة في موعد يُتفق عليه قبل نهاية عام ٢٠١٢).
- ٦- وفي تلك الجلسة نفسها (الدورة المستأنفة)، طلبت الدول الأعضاء من الأمانة أن تعد اختصاصات اجتماعات الخبراء لتقديمها إلى المكتب كي ينظر فيها ويوافق عليها.
- ٧- وفي الجلسة العامة الرابعة (الدورة المستأنفة)، اعتمد المجلس البنود الموضوعية من جدول أعمال الدورة الخامسة لكل لجنة من اللجان على النحو التالي:
- (أ) لجنة الاستثمار:
- '١' تعزيز تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية؛
- '٢' الاستثمار والابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية؛
- (ب) لجنة التجارة والتنمية:
- '١' أثر التجارة على العمالة والحد من الفقر؛
- '٢' الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية.

#### (البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٨- وافق المجلس على الطلبات المقدمة من ست منظمات غير حكومية طلبت الحصول على مركز المراقب، وهي: الرابطة الاكثوارية الدولية، ومؤسسة الخبز للجميع، ورابطة صناعة الحواسيب والاتصالات، والشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي، وغرفة النقل للبلدان الأمريكية، ورابطة المائدة المستديرة الأفريقية للأعمال التجارية.

- ٩- وأحاط المجلس علماً بأن منظمتين غير حكوميتين حائزتين على مركز المراقب لدى الأونكتاد، وهما الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، ومنظمة الأبعاد الثلاثة: التجارة - حقوق الإنسان - الاقتصاد المنصف قد توقفتا عن العمل في عام ٢٠١٠.
- ١٠- وقرر المجلس إدراج التغييرات المذكورة أعلاه في قائمة المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأونكتاد.

#### (البند ٥ من جدول الأعمال)

- ١١- وافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للمجلس التي ستعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق الثاني).

### ثانياً- موجز الرئيس

#### ألف- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

#### (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ١٢- نوقش هذا البند من جدول أعمال الدورة التنفيذية في جزأين. فقد ركزت الجلسة الصباحية على عرض التقرير الوارد في الوثيقة TD/B/EX/55/2 المعنونة "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا". أما جلسة بعد الظهر فقد خصصت حلقة نقاش بشأن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD. وكانت وثيقة المعلومات الأساسية TD/B/EX(55)/3 المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد" بمثابة أساس للنقاش.

- ١٣- وفي إطار هذا البند، خاطب الدورة التنفيذية المشاركون التالية أسماءهم: السيد مونا أنطوني ماروينغ، رئيس مجلس التجارة والتنمية؛ السيد تافيري تسفاتشيو والسيد جانففيه نكورونزيزا، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الأونكتاد؛ وممثلو البلدان ومجموعات البلدان التالية: الاتحاد الأوروبي، وإثيوبيا، وإندونيسيا، وأنغولا، والجزائر، ورواندا، وزمبابوي، والصين، وكينيا، وموريشيوس.

- ١٤- وعرضت الأمانة تقريراً بشأن الأنشطة المضطلع بها دعماً لأفريقيا، واغتتمت الفرصة التي تتيحها هذه الدورة التنفيذية الأولى التي تعقد في أعقاب اختتام الأونكتاد الثالث عشر لكي تعرض بإيجاز آراءها بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بأفريقيا، على النحو المنصوص عليه في ولاية الدوحة. وقالت الأمانة إن الأونكتاد سيشدد تشديداً أكبر على تحديد الأولويات في استخدام الموارد ومحور التركيز والنهج العملية في هذا الصدد. وأضافت قائلة

إن شُعب الأونكتاد سَتُشجّع على تعزيز التعاون فيما بينها بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لفردى الشُعب. كما سيتزايد نشر العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن أفريقيا، وسيُحسّن تقييم تأثير هذا العمل وذلك ضمن الحدود التي تفرضها الموارد المتاحة.

١٥- وخلال النقاش الذي أعقب ذلك، أعرب عدة مندوبين عن تقديرهم لنوعية المساعدة المقدمة من الأونكتاد لأفريقيا في إطار أركان عمله الثلاثة: البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. ودعا أحد المندوبين الأونكتاد إلى مواصلة عمله الطليعي وتفكيره الخلاق بشأن تنمية أفريقيا، خصوصاً وأن العالم يتحرك في اتجاه وضع إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد يمكن أن يتيح فرصة جيدة للأونكتاد لإعداد منشور رئيسي يقترح خيارات سياسية متكاملة فيما يتعلق بسياسة التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب أحد المندوبين عن ارتياحه لأن عدداً من القضايا التي أثارها المندوبون في دورة السنة الأخيرة قد عولجت في تقرير هذه السنة.

١٦- واقترح أحد المشاركين أن ينظم الأونكتاد بصورة غير رسمية حلقات عمل وجلسات لطرح الأفكار مع الدول الأعضاء من أجل الإسهام في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي السياق الأفريقي، يمكن لهذه المناقشات أن تبحث الكيفية التي يمكن بها للآليات الإقليمية، مثل آلية الشراكة الاستراتيجية بين آسيا وأفريقيا، أن تسهم في مجمل عملية تنمية القارة في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب. ووجهت دعوة من أجل تدعيم الشراكات بين الأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية من خلال المشاركة في الآلية الحكومية الدولية لكل منها، وإصدار المنشورات المشتركة حيثما يكون ذلك مناسباً.

١٧- ودعا أحد الوفود الأمانة إلى مواصلة تحسين عرضها السنوي للتقرير المتعلق بالأنشطة المضطلع بها دعماً لأفريقيا وذلك عن طريق إضافة المزيد من أعمال التقييم وتقدير الأثر. ومن ذلك مثلاً أن التقارير المقبلة يمكن أن تُكَمَّل أو تُستبدل بمصفوفة تنفيذ تبين بوضوح الأنشطة المخطط لها، وطلبات التعاون التقني، ومعدلات التنفيذ، وعمليات تقييم الآثار الفعلية على المستفيدين وعلى الأهداف الأوسع للنمو المستدام والشامل في أفريقيا. ومن المواضيع الأخرى ذات الصلة التي يمكن تناولها ما يشمل خلق فرص العمل، وآثار الأزمات العالمية على النمو الاقتصادي في أفريقيا، وآليات الحد من القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية، والتحول الاقتصادي وتعزيز اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

١٨- وأوصى بعض المشاركين بأن يعزز الأونكتاد عمله مع وكالة التخطيط والتنسيق لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وذلك فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا بسبل منها العمل البحثي المشترك والاستضافة المشتركة لاجتماعات أفرقة الخبراء. وينبغي استكشاف مجالات جديدة للتعاون بين المؤسسات.

١٩- ودعا بعض الممثلين الأمانة إلى دعم أفريقيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات غير قطاع الصناعات الاستخراجية. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أن من التطورات المشجعة أن الاستثمارات داخل أفريقيا آخذة في الزيادة علماً بأنها قد أصبحت موجهة، إلى حد أبعد، نحو قطاعات أخرى غير قطاع الصناعات الاستخراجية، مثل قطاع الصناعة التحويلية. ومن شأن إيجاد السبل الكفيلة بزيادة هذه الاستثمارات في القطاع الزراعي أن يسهم في جعل أفريقيا مكتفية ذاتياً في مجال إنتاج الأغذية، مما يحد من الآثار المدمرة التي خلقتها الأزمة الغذائية على هذه المنطقة في السنوات القليلة الأخيرة. واقترح ممثلون آخرون أن يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في مجال المفاوضات الدولية والثنائية المتعلقة بالاستثمار، وأن يحسّن عمله التنسيق مع منهاج عمل أفريقيا لفعالية التنمية، وهو المنهاج الذي وضعه الاتحاد الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام ٢٠١١.

٢٠- وأشاد عدة مندوبين بنوعية وحسن توقيت تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١ - تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة. وأشير إلى أن من المهم أن يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في تنفيذ السياسات الصناعية، بما فيها تلك السياسات المقترحة في التقرير، من أجل تعزيز التنمية الصناعية في المنطقة. ومن المجالات الأخرى التي يُطلب فيها زيادة الدعم المقدم من الأونكتاد ما يشمل تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والنهوض بالقطاع الخاص، وتدعيم الدول الإنمائية، والأمن الغذائي، وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والاضطلاع بمزيد من العمل التحليلي بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٢١- وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم للدور الذي اضطلع به الأونكتاد بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي في دعم تنظيم اجتماع وزراء التجارة الأفارقة بشأن تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتعزيز التجارة داخل أفريقيا وذلك خلال انعقاد الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة بقطر. وشجع هؤلاء المندوبون الأونكتاد على مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والمؤسسات دون الإقليمية من أجل تنفيذ تلك الخطة.

٢٢- وقال بعض المندوبين إنه ينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق بكثير بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي لأفريقيا. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وتوسيع نطاق هذه المساعدة لتشمل المزيد من البلدان. وأشير إلى أن برامج مثل برنامج التدريب من أجل التجارة، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وبرنامج تنظيم المشاريع ("Empretec")، قد أثبتت أنها مفيدة جداً للبلدان المستفيدة.

٢٣- وأوضح ممثل الاتحاد الأوروبي أن مؤسسته مستعدة لتقديم دعم نشط للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحسين الحوكمة؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وتيسير عملية التحول إلى اقتصاد أخضر؛ وتطوير القطاع الخاص؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية وإصلاح

النظم الضريبية؛ وتعبئة الأموال العامة والخاصة، بما في ذلك التحويلات المالية، لتمويل البنية التحتية؛ وبناء القدرة على تحمل الصدمات؛ وتحسين إدارة ريع الموارد الطبيعية؛ وتعزيز التكامل الإقليمي.

٢٤- ومن أجل زيادة تحسين العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في أفريقيا، قال عدة مندوبين إن ثمة حاجة لتحسين تنسيق أنشطة المساعدة التقنية؛ والاضطلاع بمزيد من العمل التحليلي بشأن القضايا المتصلة بالذرى التعريفية، وتصاعد التعريفات، وإضافة القيمة، والتنويع الاقتصادي، وتجارة السلع الأساسية؛ وزيادة تحويل العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد إلى مشاريع يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على مستوى القاعدة الشعبية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بمزيد من أنشطة بناء التوافق في الآراء التي تستهدف تحديداً أصحاب المصلحة الرئيسيين في أفريقيا بشأن مسائل مثل الإنتاجية الزراعية، وأمن الطاقة، والهيكل الأساسية للنقل.

٢٥- وأعرب أحد المندوبين عن أسفه لحدوث تراجع في أنشطة بناء القدرات من خلال المعهد الافتراضي، وقال إنه ينبغي بذل جهود لعكس هذا الاتجاه. وأوضح أن توفير الدورات التدريبية الإلكترونية لا يمكن أن يكون بديلاً عن النموذج التقليدي للتدريب في قاعات دراسية، وذلك بالنظر إلى أن معظم البلدان الأفريقية تواجه تحديات تتصل بالارتباط الرقمي.

## باء- جلسة حلقة النقاش - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: الأداء والتحديات ودور الأونكتاد

٢٦- في إطار هذا الموضوع، خاطب الاجتماع المشاركون التالية أسماؤهم: السيد موثاي أنطوني ماروينغ، رئيس مجلس التجارة والتنمية؛ والسيد تافيري تسفاتشيو، مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الأونكتاد؛ والسيد إبراهيم ماياكي، المسؤول التنفيذي الأول، وكالة التخطيط والتنسيق، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والسيدة جوستينا دوغبازاه، القضايا الجنسانية، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والسيد عصمان دجيبو، الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والسيد إيمانويل نادوزي، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيد كامران كوساري، المنسق الخاص السابق لأفريقيا، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الأونكتاد؛ وممثلو البلدان التالية: إثيوبيا، وأوغندا، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وزمبابوي، وغابون، ونيجيريا.

٢٧- وذكر المتحدث الذي ألقى الكلمة الرئيسية بأنه عندما أُطلقت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قبل عشر سنوات، كانت أفريقيا تسير في اتجاه الخروج من عقدين أُتبع خلالها نموذج إنمائي يتمحور حول استراتيجيات التكيف الهيكلي والحد من الفقر. وقد اتسمت هذه الفترة بتآكل التفكير الاستراتيجي في أفريقيا، وكانت مبادرة

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بمثابة ردّ أفريقيا على هذا التحدي. وقد أسفرت هذه المبادرة عن رؤية للتنمية تسعى إلى إيجاد حلول إقليمية للمشاكل الوطنية تجمع بين نهج العمل من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة مع استعادة التوازن بين دوري الدولة والسوق. وبالرغم من أن البلدان الأفريقية قد أدركت أنها تواجه العديد من التحديات الإنمائية، فقد حددت النهوض بالزراعة وتطوير البنية التحتية باعتبارهما الأولويتين الرئيسيتين، واعتبرت تحقيق المساواة بين الجنسين والحوكمة الرشيدة مسألتين من المسائل الشاملة. واعتبرت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التكامل الإقليمي أمراً حاسماً بالنسبة لتوفير خدماتها؛ ولذلك فإن الأولويات الرئيسية يجب أن تُعطى طابعاً إقليمياً وتُدمج في الخطط الوطنية. ومن بين ابتكارات ونجاحات مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ما يتمثل في استحداث آلية الاستعراض من قبل النظراء التي أدت إلى تحسين الحوكمة في القارة، فضلاً عن إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأحزاب المعارضة في تحديد استراتيجيات التنمية. وسلّم المتحدث بأن هناك العديد من التحديات المتبقية التي تشمل عدم الاستقرار السياسي وقضايا الأمن؛ وضعف تعبئة الموارد وإدارتها؛ والإخفاق في توفير ما يكفي من فرص العمل، خصوصاً للشباب؛ وضعف إدارة الموارد الطبيعية؛ وإخفاق القارة في إيجاد جيل جديد من منظمي المشاريع الأفارقة القادرين على إضافة القيمة ضمن الاقتصادات الأفريقية باستخدام الموارد الطبيعية الهائلة لهذه القارة.

٢٨- وفي سياق المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد العديد من المندوبين بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على ما حققته من إنجازات خلال السنوات العشر التي مضت على وجودها. وأشار إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي كانت نتيجة مبادرة أفريقية ترمي إلى تنمية أفريقيا، قد استطاعت تجاوز عدد من التحديات في سنواتها الأولى لتصبح مرجعاً للتفكير الإنمائي في أفريقيا. وسلط عدة مندوبين الضوء على بعض إنجازات هذه المبادرة: تزايد امتلاك الأفارقة لزماد السياسات والأولويات؛ واستحداث الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل النظراء؛ وتجدد الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتنمية الزراعة حسبما يتجلى في اعتماد البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا المطبق على نطاق القارة بأسرها، وهو برنامج أفضى إلى تزايد الميزانيات الوطنية المخصصة للزراعة؛ وإدماج القضايا الإنسانية في صلب التفكير الإنمائي الاستراتيجي؛ وتحسين تنسيق السياسات على المستوى الإقليمي؛ وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ المشاريع الإقليمية.

٢٩- ولاحظ بعض المندوبين أنه بينما حققت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نجاحاً نسبياً على صعيد التفكير والتخطيط الاستراتيجيين، لم يُحرز ما يكفي من التقدم في تنفيذ المشاريع، وبالتالي ينبغي بذل المزيد من الجهود في السنوات المقبلة. وحث هؤلاء المندوبون مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الاضطلاع، بالتعاون مع الأونكتاد وغيره من الجهات الفاعلة المعنية، بدور أكثر فعالية في تشجيع المشاريع التي تتصدى لبعض التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه القارة الأفريقية اليوم. ومن ذلك مثلاً أن مبادرة



الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكن أن تساعد في عكس اتجاه عملية التحول عن التصنيع في أفريقيا؛ وإعادة جذب الخبرات العلمية والتقنية الأفريقية التي هاجرت إلى خارج القارة؛ وتشجيع تحقيق نوع من النمو الاقتصادي يوفر المزيد من فرص العمل من أجل الحد من الفقر الذي بلغ مستوى عالياً في أفريقيا؛ وتحسين إدارة ريع الموارد الطبيعية؛ وضمان أن تصبح أفريقيا المستفيد الرئيسي من مواردها الطبيعية من خلال القيام، عند الضرورة، بإعادة التفاوض على عقود الاستثمار التي تحايي المستثمرين بشكل غير متناسب على حساب الأفارقة؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية. كما أن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي الأفضل تأهيلاً لمساعدة البلدان الأفريقية في تقاسم أفضل الممارسات في تنفيذ المشاريع وتصميم السياسات.

### جيم- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

#### (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٣٠- بالنظر إلى أنه تم تأجيل الدورة الحادية والستين للفرقة العاملة حتى ٢٣-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، فسيجري النظر في تقرير الفرقة العاملة في الدورة السنوية للمجلس في أيلول/سبتمبر.

٣١- وفي الجلسة العامة الثالثة، قال أحد الممثلين إن بعض الوثائق المذكورة في مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للفرقة العاملة لم تتح بعد على الموقع الشبكي للأونكتاد. وحث الأمانة على إصدار هذه الوثائق في الوقت المناسب من أجل تمكين المجموعات من التحضير للاجتماع.

#### (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٣٢- اقترح الرئيس أن يطلب المجلس من المكتب الموسع إعداد واعتماد المواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء واختصاصات هذه الاجتماعات، والتوصل إلى اتفاق بشأن جداول أعمال دورات اللجان المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وينبغي إصدار هذه المواضيع والاختصاصات، حالما يوافق عليها، في وثيقة من وثائق المجلس.

٣٣- وبالنظر إلى اختلاف آراء بعض المشاركين فيما يتعلق بالمواضيع التي سيجري تناولها، قرر الرئيس، في الجلسة العامة الثالثة، عقد دورة مستأنفة لمناقشة هذه القضايا.

٣٤- وفي الجلسة العامة الرابعة، طلب عضوان من أعضاء المجلس أن تجتمع الوفود بصورة غير رسمية لاقتراح موعد في المستقبل القريب لالتهاء من اختيار الموضوع الثاني للجلسة الثانية من اجتماعات الخبراء الأحادية السنة.

## ثالثاً - المسائل التنظيمية

### ألف - افتتاح الدورة

٣٥ - افتتح السيد موثاي أنطوني ماروبينغ، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخامسة والخمسين للمجلس.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٦ - أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/EX(55)/1. وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٢ - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.
- ٣ - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقرير الفرقة العاملة؛
- (ب) مواضيع اجتماعات الخبراء الأحادية السنة/المتعددة السنوات.
- ٤ - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والخمسين.

### جيم - اعتماد التقرير

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٧ - أذن مجلس التجارة والتنمية للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

## المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للفرقة العاملة  
المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
- ٤- تقييم أنشطة الأونكتاد
  - (أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: استعراض عام
  - (ب) تقرير تقييم برنامج الأونكتاد المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية
  - (ج) تقرير مرحلي بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد والمكرسة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للفرقة العاملة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

## المرفق الثاني

## مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣- الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلّمه من المناطق الأخرى؟
- ٤- الترابط: تنسيق تحفيز النمو العالمي
- ٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الأول
- ٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا
- ٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
- ٨- استراتيجيات التنمية في عالم معولم: الحد من التفاوتات من أجل تنمية متوازنة ومستدامة
- ٩- الاستثمار من أجل التنمية: نحو جيل جديد من السياسات الاستثمارية من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة
- ١٠- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١١- أنشطة التعاون التقني:
  - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
  - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١٢- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:
- ١٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
  - (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الخامس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

١٤ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٣

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٣

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٦ - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للمجلس

١٨ - مسائل أخرى

١٩ - اعتماد التقرير.

## المرفق الثالث

## الحضور\*

حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	شيلي
الأرجنتين	صربيا
الأردن	الصين
إستونيا	العراق
أفغانستان	غانا
إكوادور	الفلبين
الإمارات العربية المتحدة	فنلندا
إندونيسيا	فيتنام
أنغولا	قبرص
إيران (جمهورية - الإسلامية)	قطر
آيرلندا	كازاخستان
إيطاليا	كرواتيا
باراغواي	كوت ديفوار
البرازيل	الكونغو
البرتغال	الكويت
بلجيكا	كينيا
بنن	ليبيا
بور كينا فاسو	ليسوتو
بولندا	مالطة
بيلاروس	مالي
تايلند	مدغشقر
تشاد	مصر
الجزائر	المغرب
جزر سليمان	المكسيك
جمهورية أفريقيا الوسطى	ملديف
الجمهورية الدومينيكية	المملكة العربية السعودية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منغوليا
جمهورية مقدونيا	موريتانيا
اليوغوسلافية السابقة	موريشيوس
جورجيا	موزامبيق
زامبيا	النمسا
زيمبابوي	نيجال
السلفادور	النيجر
سنغافورة	نيجيريا
السنغال	الهند
السودان	هنغاريا
سويسرا	اليابان

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(55)/INF.1.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأفريقي  
الاتحاد الأوروبي
- ٣- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة التجارة العالمية
- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مركز التجارة الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية المدرجة في الفئة العامة ممثلة في الدورة:  
مهندسو العالم  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة  
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي  
القرية السويسرية (Village Suisse ONG)  
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
- ٦- وشارك في الدورة أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم:  
السيد إبراهيم ماياكي، المسؤول التنفيذي الأول، وكالة التخطيط والتنسيق، مبادرة  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ميدران، جنوب أفريقيا  
السيدة جوستينا دوغبازاه، القضايا الجنسانية، مبادرة الشراكة الجديدة من أجل  
تنمية أفريقيا  
السيد إيمانويل نادوزي، مدير شعبة التنمية الاقتصادية ومبادرة الشراكة الجديدة من  
أجل تنمية أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا  
السيد كامران كوساري، المنسق الخاص السابق لأفريقيا، شعبة أفريقيا وأقل البلدان  
نموًا والبرامج الخاصة، الأونكتاد